مستوى حياة الفلاح

والوسائل العمليـــة لرفعه

بقلم الدكتور أحمد حسين

مدير إدارة الاصلاح بوزارة الشؤون الاجتماعية

يتحدد مستوى معيشة الفرد بمقدار ما يستطيع أن يسد من حاجاته ويشبع من رغباته، ويتحدد مستوى معيشة الشعب بمقدار ما يستطيع السواد الأعظم منه أن يسد من تلك الحاجات . ويختلف تحديد تلك الحاجات باختلاف الأشخاص وتفاوت مطالبهم، كما يختلف باختلاف الشعوب وما وصلت إليه من تقدم . فبينما يرى شخص ثرى أن الماء فيشى أو كارلسباد من الضروريات التى لا يستطيع الاستغناء عنها لإراحة الأمعاء أو للتخلص من الشحم ويسافر لذلك سنويا الى الخارج، نجد الكثير من الفلاحين لا يعتبرون توافر ماء الشرب الصالح ضروريا ما دام ماء النيل والترع موجودا . وبينما نجد الشخص العادى فى الولايات المتحدة يرى فى اقتنائه لسيارته الخاصة ضرورة من الضروريات نجد الكثير من عمالنا أو فلاحينا النازلين إلى العواصم يترددون كثيرا فى استعمال الترام فى انتقالهم باعتبار أن ذلك قد يكون ترفا أو تبذيرا .

وقد سمعت مرة أحد فقراء الفلاحين يصف وليمة فخمة شاهدها أو سمع عنها وهو مذهول من كثرة ألوان الطعام وفخامتها واجتماعها كلها على مائدة واحدة، وبدأ يسمى الألوان وهو يخشى ألا يصدقه السامعون ، فذكر الشوربة والدجاج واللحم والمحشو والديك ثم سكت برهة وهز رأسه وقال " تصوروا بعد ذلك كله كن بيه وكان لازم يحلوا " .

على أنه مهما تكن درجات التفاوت فى تقدير احتياجات مختلف الأفراد والشعوب فهناك حد أدنى للضروريات التى لا يستغنى عنها إنسان والتى يجب على كل أمة أن تعمل على توفيرها لكل فرد فيها . وكل نزول عن هـذا الحد الأدنى لمطالب الفرد هو حرمان له من أبسط حقوقه كآدمى وهو فى الوقت نفسه هبوط فى مستوى حياة الشعب .

هذا الحد الأدنى هو أن يتوافر الغذاء الكافى ، كمية ونوعا ، والكساء الواقى والسكن الصحى الملائم وطرق الوقاية والعلاج من الأمراض وحظ من التعليم والتهذيب والترويح .

والآن فلنسأل أنفسنا : هل هذا الحد الأدنى فى مطالب الحياة متوافر للفلاحين المصريين؟

الجواب مع الأسف لا يمكن أن يكون إلا سلبا ؟

ولنحدد أولا من هم أولئك الفلاحون الذين نعنيهم بالحديث .

إن كلمة فلاح كلمة شاملة تجمع ثلاث طبقات مختلفة، لكل منها ظروفها الخاصة ومطالبها، وهى طبقة ملاك الأراضى ، ثم طبقة المستأجرين الذين يفلحون أرض الغير ، ثم طبقة العمال الزارعين الذين يعيشون بالأجر وحده ولا نصيب لهم مما يزرعون أو ينتجون .

فأما كبار الملاك فلهم من بسطة أرزاقهم ما يكفل لحياتهم مستوى محترما ويضمن لهم أكثر من كفايتهم طعاما ولباسا وسكنا وارضاء لمختلف المطالب من ضرورية وكمالية .

إذن فليس هؤلاء ممن نعنيهم بحديثنا، وهم على كل حال قلة ضئيلة . وإنما نعنى صغار الفلاحين وفى مقدمتهم هذا العدد العظيم من العمال الزراعيين وهم أسوأ المصريين حالا لأن متوسط أجر الواحد منهم لا يصل الى ثلاثه قروش فى اليوم كما أنهم فى المتوسط لا يعملون أكثر من نصف أيام السنة . أى أن دخل الواحد منهم لا يتجاوز خمسة جنيهات سنويا . وهذا مبلغ لا يمكن أن يفى بأتفه المطالب اللازمة له هو ومن يعول من أفراد أسرته الذين لا يقدرون على العمل . وبجانب هؤلاء صغار المستأجرين ، وبخاصة فى المناطق المزدحمة بالسكان حيث ترتفع الإيجارات ، وليست هذه الطبقة بأسعد حالا من طبقة العمال ، إذ المتصلون بحياة الريف يعلمون أن أولئك المستأجرين الصغار قل أن يقدروا حتى على أداء حقوق الملاك قبلهم فضلا عن أن يفيض فى أيديهم ما يكفل مطالب حياتهم . ودفاتر حساب المستأجرين فى مختلف العزب والتفاتيش حبر شاهد على غرقهم فى الديون .

وبجانب هؤلاء طبقة ثالثة تعد بين ملاك الأراضى وليست من هذا الوصف فى شىء .

إن ثلاثة أرباع ملاك الأراضى أى ١ ٣/٤ مليون تقريبا يبلغ مجموع ما يملكونه نحو ٧٠٠ ألف فدان . بمتوسط أقل من عشرة قراريط لكل منهم . وأكثرهم يملك دون هذا القدر . وهذه المساحات الضئيلة التى يضيع معظمها فى طرق المرور والرى والمصرف والحدود والتى ربما كانت موزعة على عدة قطع لا يمكن استغلالها اقتصاديا ولا بد لملاكها من أن يعتمدوا فى معاشهم على ما يؤجرونه من مساحات أخرى . وأولئك لا يمتازون بكثير عن سابقيهم .

هذه الطبقات المختلفة من صغار الفلاحين تعيش فى مستوى بينه وبين الحد الأدنى لمطالب الفرد الضرورية مدى بعيد : تغذية ناقصة كما ونوعا وكساء لا يقى من برد ولا حر ، وسكن لا تتوافر فيه السعة ولا النظافة ولا غيرهما مما تقضى به التعاليم الصحية ، وفلاحنا بعد هذا مصاب بمجموعة من الأمراض الهدامة لا يملك منها وقاية ولا علاجا . وحسبنا أن نذكر ما يقدره بعض كبار أطبائنا من أن تسعين فى المائة من فلاحينا مصابون بالبلهارسيا ، وأن فى جسم كل فلاح ثلاثة أمراض على الأقل فى المتوسط .

وهذا الفلاح ، فوق ما تقدم ، محروم من التعليم والتثقيف ومن أبسط وسائل التسلية والترفيه التي تجلو بعض الكآبة المخيمة على حياة القرية المصرية .

فاذا عرفنا أن عدد كبار الملاك فى الريف ضئيل بل غاية فى الضآلة وأن سكان الريف يزيدون على ١٢ مليونا من الأنفس أدركنا أن عدد المحرومين من أبسط مطالب الحياة يبلغ نحو ثلاثة أرباع الشعب المصرى أى سواده الأعظم الذى يحدد مستوى معيشته و بهذا لامفر من الاعتراف بأن مستوى حياة الشعب المصرى هو دون الحد الأدنى الذى ذكرناه ، ولا يغير من هذه الحقيقة ما نرى من مظاهر النعمة والثراء التى تبدو فى الأحياء الغنية فى المدن والتى إن بهرت عيون السواحين وغيرهم فلا ينبغى أن تخدعنا نحن عن الواقع المؤلم .

هذه الحالة السيئة التى نحاول علاجها ليس الذنب فيها على عهد بعينه وانما هى وليدة عوامل وظروف كثيرة سياسية واقتصادية واجتماعية ظلت تتطور وتترك أثرها على مر الأجيال ، وشجعها إهمال القائمين بالأمر فى مختلف العهود . فصارت المشكلة مزمنة كثيرة العقد وأصبح علاجها يقتضى كثيرا من الدرس ومن الجهد ، و إنه لمن الإسراف فى التفاؤل أن نتوقع إصلاح ما أفسدته الأجيال فى يوم وليلة أو بين سنة وأخرى .

على أننا إذا وصلنا من دراساتنا وتجاربنا إلى وضع البرنامج للإصلاح العملى السديد وأخذنا فى تنفيذه دون تسويف ولا تردد ولا بخل بجهد أو مال كان لنا أن نطمئن إلى أننا قطعنا أول وأشق مراحل الطريق وأننا واصلون بإذن الله إلى ما نريد .

وقد انتهى الباحثون إلى حصر علل الفلاح فى ثلاثة أمور : الفقر والجهل والمرض . وكل من هذه العلل الثلاث مرتبط بالآخر يتأثر به و يؤثر فيه ، فالفقر يعجز صاحبه عن أن يتعلم أو يتغذى أو يتداوى ، والمرض يضعف صاحبه عن العمل والكسب ، وهكذا .

لذلك كان من المقطوع به أن الحل الذى يتناول إحدى النواحى دون الأخرى لا يمكن أن يؤدى إلى الغرض ، ولا مناص من تناول جميع الأدواء فى وقت واحد .

و إنى أعتقد أن وزارة الشؤون الاجتماعية التى وجدت لخدمة الفلاح والعامل قبل كل شىء قد اهتدت إلى ذلك البرنامج العملى السديد الذى نريده حين اتجهت بها دراستها إلى مشروع المراكز الاجتماعية الذى دخل فى دور التنفيذ فعلا .

ولقد قام هذا المشروع على الأسس الآتية :

أولا — أن يخدم الفلاح فى مختلف النواحى الاقتصادية والصحية والاجتماعية فى وقت واحد .

ثانيا — أن يقتنع الفلاح نفسه بمزايا الإصلاح وضرورته حتى يقبل عليه و يساهم فيه و يستفيد منه فائدة صحيحة .

ثالثا — أن يكون عملها بسيطا قليل التكاليف حتى يتيسر تعميمه.

ويخدم كل مركز اجتماعى عشرة آلاف نفس يقيمون فى قرية واحدة أوفى قرى متجاورة.

ويتولى العمل فيه اخصائى زراعى اجتماعى من خريجى كلية الزراعة الذين تلقوا منهجا دراسيا خاصا فى الخدمة الاجتماعية الريفية، وطبيب يعمل طول الوقت ويعالج الفلاحين دون أن يتقاضى منهم أجر العلاج ولا ثمن الدواء، وزائرة صحية اجتماعية من خريجات مستشفى قصر العينى تعنى بالحوامل والوالدات والأطفال وتقوم على ارشاد نساء القرية وخدمتهن صحيا واجتماعيا.

ويقيم هؤلاء الثلاثة فى القرية ويندمجون فى أهلها.

ويتناول نشاط المركز الاجتماعى العمل على زيادة دخل الفلاحين بإرشادهم إلى أحدث أساليب الزراعة وإقناعهم باتباعها وتشجيع وتهذيب الصناعات الزراعية التى تمكنهم من استغلال منتجات حقولهم على أحسن وجه. وتلقين القرويين والقرويات بعض الصناعات المنزلية الملائمة للبيئة، وبهذا تتيسر لهم الاستفادة من أوقات فراغهم استفادة مثمرة.

ولأضرب للقارئ أمثلة مما أمكن تحقيقه فى تجربة الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية لإصلاح القرية فى ميدان الصناعات الزراعية والمنزلية:

أولا — يشتغل بعض أهالى قرية المنايل بتربية النحل فى الخلايا البلدية ويستخرجون العسل بالطرق العتيقة البعيدة عن النظافة. ولقد أمكن — بمعاونة مرشد فنى من وزارة الزراعة وبعض المصافى — تهذيب صناعة العسل واستخراجه نظيفا، فبيع الرطل منه بعشرين وخمسة وعشرين مليما بغير تكاليف وذلك بعد أن كان ثمنه لايزيد على خمسة عشر مليما.

ثانيا — أمكن ادخال صناعة تربية دودة القز لاستخراج خيوط الجراحة وتدر العلبة من بيض الدود على الأسرة ربحا يتراوح بين ستة وثمانية جنيهات فى مدى شهرين دون أن تتكبد نفقات ودون أن تبذل جهدا سوى جمع بعض أوراق التوت وتنظيف الحوامل الخشبية.

ثالثا — أمكن — بمعاونة مُدَرِّسَة من وزارة التجارة والصناعة تعليم بعض فتيات القرية أشغال الإبرة البسيطة والصوف لصنع الطواق والشيلان وغير ذلك. ويقدر ما تستطيع الفتاة المجدة أن تكسبه بنحو خمسة قروش فى اليوم.

هذه الأعمال وما يشابهها هى ما تستعين المراكز الاجتماعية بتقينه الفلاح وتدريبه عليه، خصوصا أن الفلاح ليس مشغولا هو وأسرته طول الوقت وليست لديهم الخبرة ولا التوجيه لاستغلال وقت الفراغ.

كذلك ستعنى المراكز الاجتماعية بتشجيع التعاون لخدمة الفلاحين فى توريد لوازمهم وفى الحصول على القروض التى يحتاجون اليها لنفقات زراعتهم ثم فى تصريف حاصلاتهم بأسعار حسنة وشروط عادلة .

وستبذل هذه المراكز اهتماما خاصا بماشية الفلاح سواء لترقية نوعها أو العناية بها أو تشجيع تربيتها كوسيلة لتحسين تغذية الفلاحين وزيادة دخلهم عن طريق وفرة نتاجها ومعادها .

أما من الناحية الصحية فستهتم المراكز بإيجاد البيئة الصحية فى القرية وإرشاد الفلاحين وتزويدهم بما يعينهم على توقى الأمراض وذلك بدق الطلمبات لإخراج الماء الصالح للشرب وبحثهم ومساعدتهم على إقامة المراحيض الرخيصة وعلى ردم البرك وتنظيف شوارع القرية ومنازلها وأجسام سكانها .

وسيفحص طبيب المركز الاجتماعى كل شخص فى القرية سواء من يشكو مرضا أو من لا يشكو، وسيتولى معالجة كل حالة تبدو له حتى ولو لم تكن قد استفحلت بعد لأن المعروف عن فلاحينا أنهم لا يقصدون الطبيب إلا حين يتفاقم الداء . وستكون نتائج هذا الفحص الشامل خير معوان للوصول إلى الإحصاءات الصحيحة عن درجة تفشى الأمراض فى القرى .

وسيكون للحوامل والوالدات والأطفال أوفر نصيب من عناية المركز الاجتماعى .

أما من الناحية الثقافية والاجتماعية فسيتناول نشاط المركز خدمة هذه الناحية فى شتى الاتجاهات كعمل دراسات تثقيفية ليلية للكبار وتشكيل لجان محلية لتنظيم الإحسان وتوجيه الزكاة توجيها يكفل انتفاع المستحقين وحدهم بها وتكوين هيئات للمصالحات وفض الخلافات وتوفير وسائل التهذيب والتسلية البريئة كالراديو والمحاضرات والاجتماعات وإيجاد نشاط رياضى ريفى .

وكذلك سيعمل المركز على تجميل القرية بتنظيف الطرق وتعبيدها وإنارتها وغرس الأشجار على جوانبها وتلافى أسباب الحرائق وغير ذلك .

هكذا يرى القارئ أن مشروع المراكز الاجتماعية يحيط بكل مشاكل القرية وأدوائها فى وقت واحد وأنه هو الصورة الملموسة لتعاون الحكومة والشعب على الإصلاح . ولا شك أن المضى فى المشروع سيعوّد الأهالى تدريجيا على الاشتراك فى أعمال الإصلاح فلا يكون عبئه ملقى على الحكومة وحدها فيتجاوز طاقتها ولا ينتج كل ما نطلبه من ثمرات .

وإنى لمطمئن إلى أن الشعب سيستسيغ هذا المشروع لأنه أول مشروع اقتنع الفلاحون بأنه عملى مفيد وهذا ما لمسناه فى زياراتنا للقرى . فلقد جاوز اهتمامهم بالمشروع حد الاقتناع والتبرع بالأراضى أو الطوب إلى التحمس الذى حملهم على أن يقيموا المبانى كاملة على نفقاتهم يساهم كل منهم فيها بقدر طاقته وثرائه . ولا يتأخر أفقر فقير منهم عن التبرع ولو بأتفه مبلغ أو بالعمل يساعديه .

ولقد زاد عدد القرى التى تطلب إنشاء مراكز اجتماعية وتتبرع بإقامة مبانيها على العدد الذى تسمح ميزانية الوزارة بإنشائه . وهذه بادرة سعيدة تبشر بخير كثير .

و إنى أنقل فى هذه المناسبة كلمة أحد أعيان الريف لوزير الشؤون الاجتماعية عند زيارته لقرية برما فى مركز طنطا وهى التى تقرر إنشاء مركز اجتماعى فيها :

قال حضرته "سيكون موظفو المراكز الاجتماعية أول رسل إصلاح وجهتهم الحكومة إلى صميم الريف لمس أدوائه محليا ، وسيكونون عيونها اليقظة التى تكشف لها كل ما يحتاج إليه الريف من خدمة أو عمل ، وستكون بحوثهم وتجاربهم خير معين لوزارة الشؤون الاجتماعية على رسم خطط الإصلاح "

* * *

وبعد فإن مشروع المراكز الاجتماعية و إن كان يتناول مختلف مشاكل الفلاح فى قريته و يعمل على معالجتها ، فهناك من المسائل ما لا يمكن حله فى نطاق القرية ، وهى المسائل المرتبطة بالدخل العام وتوزيعه وسياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية ، وهذه أيضا متعددة ومتشعبة النواحى وتحتاج فى تناولها إلى بحث دقيق ومراعاة لمختلف الاعتبارات ، فاننا إذا اتجهنا إلى ناحية واحدة نكون معرضين لخلل فى ناحية أخرى يزيد على مقدار ما أصبنا من نجاح .

وعندى أن أس البلاء هو الفقر العام . فقد قدرت لجنة المالية فى مجلس النواب فى العام الماضى أن متوسط دخل الفرد فى مصر لا يتجاوز تسعة جنيهات . فاذا راعينا التفاوت البعيد فى توزيع هذا الدخل تبين لنا أن دخل السواد الأعظم من المصريين هو دون ذلك بكثير .

أما عن الفلاحين بوجه خاص فقد قلنا أن أكثر من ١٢ مليونا من السكان يعيشون من الزراعة أى من ناتج خمسة ملايين فدانا وثلث مليون ، فلو فرضنا أن هذه الأرض موزعة بينهم بالتساوى لخص كلا منهم ناتج نحو عشرة قراريط وهو ما لا يمكن أن يتجاوز — مع التساهل — أربعة أو خمسة جنيهات تدخل فيها الأجور . هذا إذا كانت الأرض موزعة بينهم بالتساوى وملوكة لهم فعلا بالفعل وهى موزعة توزيعا شاذا ، إذ يملك نصفها تقريبا نحو ١٣٠٠٠ شخص و يملك النصف الثانى نحو مليونين والباقون لا يملكون شيئا ؟

وهذا الدخل لا يمكن أن يفى كما أسلفنا بألزم ضرورات المعيشة .

ونعتقد أن علاج هذا الفقر العام لا بد أن يعالج بالتبعية أغلب ما بقى من علل الفلاح ، إذ الفلاح الميسور يتناول من الغذاء ما قد يزيد على حاجة جسمه و يضع على بدنه عددا من الجلاليب فوق ما يلزم كما أنه لا يتأخر فى إقامة منزل فسيح صحى أو إرسال أولاده إلى المدارس

أو استدعاء الطبيب عند الحاجة ولا يتخلى عن واجبه كمواطن مخلص فيساهم بماله فى الأعمال العامة كإقامة مسجد أو مدرسة أو غير ذلك .

ونأسف لقلة عدد هؤلاء الميسورين بجانب الملايين من الفقراء .

وهذا الفقر العام ناشئ فى الواقع عن استمرار الزيادة فى عدد السكان بما يعادل عشرة فى المائة كل عشر سنوات مع بقاء مساحة الأرض المنزرعة ثابتة تقريبا . وقد أدت زيادة عدد الفلاحين على حاجة الأرض الى اختلال ميزان العرض والطلب فانخفضت الأجور وارتفعت الإيجارات وأثمان الأراضى وهبط سعر الفلاح فى السوق وصار مجبرا على أن يقبل أى عرض وأى أجر مادام محتاجا الى القوت وما دام لا مهنة له غير الزراعة ولا باب ينفتح أمامه فى ميدان آخر لو أراد التحول عن الزراعة الى سواها .

ولقد رأيت بعينى فلاحين يشتغلون من مطلع الشمس الى الظهيرة فى عزق الأرض وكل جرهم هو وجبة الغذاء المتواضعة المعروفة .

وأبلغ من هذا فى بؤس فلاحنا أن أجرة العامل الزراعى ثلاثة قروش فى اليوم وأجرة الحمار الذى يحمل السباخ وغيره خمسة قروش فهل أبعث على الأسى من أن تكون قيمة الآدمى دون قيمة الحمار ؟

والآن ما الوسائل لتحقيق غرضنا وهو رفع مستوى حياة الفلاح ؟

لا يمكن أن يتم ذلك الا بزيادة الدخل القومى حتى يزيد نصيب كل فرد بحيث يؤدى له مطالب الحياة الضرورية . وهذا ما يجب أن يكون الشغل الشاغل لكل حكومة وكل مصلح .

وفى رأيى أن مجال العمل لهذه الغاية فسيح فعلينا أن نعمل على استثمار مواردنا الطبيعية الى أقصى حد ممكن واستغلال مالدى أفراد الشعب من قدرة على العمل والإنتاج فائضة غير مستغلة الآن . ويقتضى ذلك وضع سياسة انشائية جريئة قائمة على دراسة عملية وفنية .

يجب أن نستصلح كل فدان قابل للزراعة ولا نضن على أعمال الاستصلاح ومشروعاته بالمال حتى نستطيع أن نزيد المساحة المزروعة نحو مليون فدان ونصف أى أكثر من الربع وهنا تتاح لنا الفرصة لخلق ملكيات جديدة صغيرة ومتوسطة ولتنظيم توزيع السكان بتعمير تلك الأراضى بأهالى المديريات المزدحمة والفائضين عن حاجة أراضيها .

وعلينا أن نستفيد من تقدم العلم والفن الزراعى لإنتاج أوفر ما يمكن الحصول عليه من كل فدان وعلينا إعادة النظر فى سياستنا الزراعية لاختيار أكثر المحاصيل ايرادا وأحوجها الى العدد الكبير من الأيدى العاملة .

وإنى أطرح الأسئلة الآتية :

(١) هل يجوز لبلاد كمصر أن تتوسع فى زراعة القمح تمشيا مع سياسة الاكتفاء الذاتى كما هى الحال الآن مع العلم بأننا ما زلنا معتمدين الاعتماد كله فى تجارتنا الخارجية على ثمن

ما ننتجه من القطن ؟ وهل يجوز لنا ونحن البلد الفقير المكتظ بالسكان الخصب التربة أن نزاحم بلدا كأستراليا أو كندا فى انتاج هذا القمح مع أن العائلة فى كل منهما قد تزرع أكثر من مائتى فدان قمحا رخيص التكاليف ؟

وهل يجوز لنا أن نكلف المستهلك الفقير الذى يتكون معظم غذائه من الخبز ان يدفع فى القمح المصرى ضعف ثمن القمح الأسترالى نتيجة حمايتنا الجمركية لذلك المحصول ؟

أليس من الممكن فى الظروف الطبيعية الاستعاضة عن بعض محصول القمح بمحصول آخر أحسن غلة وأكثر احتياجا الى الأيدى العاملة فيكسب الزراع ويخف عبء تلك الحماية الجمركية عن الفقراء ؟

الا يمكننا مثلا أن نقتدى بكالفورنيا ونتحول الى بستان لأوربا يزودها بما تحتاج اليه من خضر وفاكهة خصوصا فى فصل الشتاء .

وهلا يمكننا اذا اعتنينا بتحسين أنواع هذه الخضر والفواكه وتوحيدها وإقامة الصناعات المرتبطة بها واقتنينا بعض البواخر ذات الثلاجات للنقل أن نزاحم إيطاليا وأسبانيا خصوصا ومحاصيلنا مبكرة عنها ، أو كاليفورنيا ونحن أقرب الى أوربا منها ؟

تلك الأسئلة هى أمثال نضربها لما يمكن أن ندرسه أو نبحثه من أبواب العمل التى تزيد مواردنا الزراعية .

يبقى واجبنا فى استغلال مواردنا الطبيعية الأخرى كالمناجم والقوى الطبيعية وثروة البحار والأنهار ، وهذه الميادين كلها تكاد تكون بكرا لم تحظ بعد بما هى أهله من العناية .

ولا مندوحة لنا بعد ذلك من أن نسعى الى زيادة مواردنا وفتح أبواب العمل أمام الأهلين الذين يتزايد عددهم عاما بعد عام . وذلك بوضع سياسة للتوسع الصناعى نراعى فيها الناحية الاجتماعية . ونحن اذا كنا نغتبط ببوادر نهضتنا الصناعية ونرى فيها خير سبيل لزيادة الثروة والقضاء على البطالة نرجو ألا يقع كل عبء فى حماية الصناعة التى تنتج الضروريات على الطبقات الفقيرة وحدها كما هى الحال فى إنتاج المنسوجات الرخيصة التى يلبسها الفقراء مثلا .

* * *

وبعد فلا بد من مضى الوقت الكافى لتكون المراكز الاجتماعية قد عمت وآتت ثمارها وحلت أكثر مشاكل الفلاح والقرية على النحو الذى وصفناه ولتكون قد وضعت ونفذت السياسة التى تزيد موارد البلاد . لكن حالة الفلاح من السوء الى الحد الذى لا يحتمل صبرا ولا انتظارا وهى ان طالت لم تؤمن عواقبها ولم يستطع أحد منع الدهور الذى يتوالى على

الفلاحين وهم عماد الدولة وسواد أهلها . فلا بد اذن من أن تعمل الدولة عملا — بواسطة التشريع وغيره — لحماية هذه الطبقات الفقيرة من قسوة نظام العرض والطلب الذى يرغمها على أن تقبل أسوأ أجر للعامل أو أغلى إيجار للأرض .

ونعتقد أن من واجب الدولة أن تضمن لذلك العامل أن يحصل على أدنى أجر عادل يقيم أوده ويتكافأ مع جهده ، وقد سبقتنا دول كثيرة الى وضع تشريعات تعين الحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين .

وكذلك يجب أن تتدخل الدولة لحماية صغار المستأجرين بجعل شروط وقيم الإيجار أكثر تمشيا مع العدل والإنصاف بحيث يحصل المالك على حقه ولا يحرم المستأجر نتيجة كده طول العام .

وقد يتبادر الى الذهن أن تحسين حال صغار الفلاحين سيكون على حساب كبار الملاك . ولكننا إذا أنعمنا النظر تبين لنا أن تحسين حال هؤلاء الصغار يعود بالخير على الكبار .

فالمالك والمستأجر والعامل يتعاونون جميعا على عمل واحد هو الإنتاج الزراعى ولا غنى لكل منهم عن الآخر ولا يمكن أن يكون فى ضرر أحدهم مصلحة دائمة للآخرين . فالمالك الكبير يترك بيسره أو بعسره أثرا مماثلا فى حياة الآخرين ، والمستأجر الضعيف الغارق فى الدين لا يمكن أن يكد وينتج كما هى حال المستأجر القوى المطمئن الى حصة ينالها فى آخر العام . كما أن العامل الزراعى الجائع المهزول محال عليه أن يخرج لصاحب الأرض ما يخرجه العامل الشبعان السليم .

وعلى أى وجه فان تحسن حال هؤلاء الفقراء وازدياد رزقهم — وهم أغلبية الشعب كما قلنا — سيزيد حتما قدرتهم على الإنتاج ثم على الشراء فيزيدون الحياة الاقتصادية نشاطا ورخاء وللملاك من هذا الرخاء أول نصيب .

أحمد حسين